سمو رئيس مجلس الوزراء يلقي كلمته

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

والمساواة بين الموظفين وتسكين الوظائف القيادية

والملحقة للسنة المالية «2023-2024» ويحيلها للحكومة

النواف: نتطلع إلى المزيد من التعاون رائدنا في ذلك تكريس احترام الدستور وسيادة دولة القانون

الدمخي يدلي بدلوه

كلمة أسامة الزيد

- تفعيل الشراكة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ودفع مسيرة الإنجاز الوطني بما يحقق طموح المواطنين
- رغم قصر المدة تم إقرار عدد من مشروعات القوانين التي تسهم في استكمال البناء التشريعي وتحقق الإصلاح
- ندرك عظم الأمانة وجسامة التحديات الدولية التي تحيط بنا وهذا يتطلب منا اليقظة والحذر وحماية جبهتنا الداخلية
- عيسى الكندري: الحكومة مستمرة في تعديل المسار السياسي والاقتصادي والإداري ومحاربة الفساد بالتعاون مع المجلس

وطالب الحكومة بتصور واضح بشأن البديل الاستراتيجي وببديل لزيادة الرواتب، وبخطط لتطوير التعليم والاهتمام بالشباب والتشجيع على التوظيف في القطاع الخاص.

واعتبر النائب د. عبدالهادي العجمي أن تكرار عبارة "أكبر ميزانية في تاريخ الكويت" في كل عام يدل على أن هناك تضخما تصاعديا في الميزانية كل سنة، وإشارة سلبية لاستنزاف الموارد من دون تغيير.

وأكد أن الانطباعات المصاحبة لفكرة أكبر ميزانية هي فكرة سلبية والخطر الحقيقي أن الكويتيين يشعرون أن هذه الميزانيات لا تقود إلى خير، الأمر المهم أن هناك معيارا لقياس تصورات الناس عن أداء الحكومة، وأن هناك استنزافا واسعا من دون انعكاس واقعي على نمو المجتمع، ولماذا نواجه أكبر نسبة بطالة وأكبر درجة من عدم الرضا؟

بدوره، قال النائب سعود العصفور إن "الميزانية السابقة بلغت 23 مليارا، ذهبت كأنها لم تحدث تغيرا في هذا البلد والحكومة أغلب مناصبها القيادية لا تزال بالتكليف في ظل وجود عدد كبير من الشواغر".

واعتبر العصفور أن "الإيرادات غير النفطية 2.2 مليار دينار تخالف بشكل واضح كل ما ذكرته الحكومة إنها ستعظم الإيرادات غير النفطية، مطالبا بوقف الارتفاع في مصروفات بعض الجهات وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لحماية أنظمة البنوك والدفاع ووزارة النفط ومؤسسة البترول وغيرها من الجهات.

وتساءل العصفور عن مشروع الاتفاقية مع غوغل ورصد الميزانية بحجة أنها ستوفر فرص عمل للشباب الكويتي مضيفا إن "هذا الأمر غير صحيح".

وأكد أن هناك أمورا كثيرة في الميزانية تحتاج إلى التوقف عندها، مثل تخصيص 3 مليارات للرعاية الصحية والخدمات المقدمة لا تتناسب مع المصروف عليها كما أن مواصفات توسعة مستشفى الرازي لا تناسب الوقت الحالي.

وانتقد النائب فارس العتيبي غياب الرقابة على أوجه الصرف، وفشل الكثير من الهيئات في إدخال إيرادات للميزانية العامة، وانعدام التنسيق بين الجهات الحكومية، وخلل الدورة المستندية الذي أدى إلى وأد كثير من المشاريع.

وقال العتيبي "الجهات الحكومية غير قادرة على تقييم مصروفاتها ما ينتج عنه وجود نقص في ميزانيتها بعد إقرارها، كما لا يوجد لديها آلية عادلة للتوظيف"، مشددا على ضرورة ألا يكون تخفيض المصروفات الحكومية على حساب الشعب وحقوقه.

وقال النائب هاني شمس إنه في فترة الغزو لم تكن هناك إيرادات نفطية لكن كنا نعتمد على القوة المالية والصناديق السيادية واستطعنا تحرير بلدنا ودفع الرواتب في هذه الفترة العصيبة.

وأضاف "بعد 34 سنة أصبحت مشاكلنا في كل مكان ولا نستطيع تبني قضية واحدة منها الإسكان فمن المفترض خلال 5 سنوات نوفر الرعاية السكنية بل ينتظر المواطن 15 سنة، ومن دون توافر الخدمات الرئيسة من مستشفيات، ولدينا نقص في الأدوية.

وشدد النائب مرزوق الغانم على أن تجاوز الحد الأدنى للإنفاق مخالفة دستورية للمادة 147، موضحا أن تخصيص 481 مليون دينار للبدل النقدي للموظفين ليس في هذا العام بل هو في العام الماضي، فهناك مخالفة دستورية يجب تصحيحها.

وقال الغانم إن "وجود أكبر ميزانية يفترض أن تكون مقرونة بأكبر نهضة، والسبب واضح أنه لا توجد خطة بالمخالفة لنصوص القانون"، مضيفا إن "قانون 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي ينص على الالتزام بمكونات الخطة السنوية، فأين الخطة السنوية؟ وكيف يفض دور الانعقاد من دون نظر مشروع الخطة الإنمائية متوسطة الأجل؟".

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة الدكتور سعد البراك إنه تم إدراج 181ر283 مليون دينار للفئات الجديدة التي شملها تعديل قانون التأمين الصحي للمتقاعدين "عافية" الذي أقره مجلس الأمة في 13 يوليو الماضي وذلك ضمن مشروع القانون بربط ميزانية الوزارة والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2024.

جاء ذلك في بيان للوزير البراك عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للسنة المالية "2023/2024" في جلسة مجلس الأمة الخاصة بعد انتهاء النواب من الحديث حول تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع قوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقة والجهات المستقلة للسنة المالية 2023/2024 واعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة عن السنة 2021/2022.

وأضاف البراك إنه "وفقا لإجراءات وزارة الصحة سيستغرق إدراج مبلغ 181ر283 مليون دينار لتغطية الفئات الجديدة التي شملها تعديل قانون التأمين الصحي للمتقاعدين "عافية" ثلاثة أشهر".

ورحب الوزير بالملاحظات والآراء التي طرحت من قبل النواب أثناء مناقشتهم مشاريع القوانين في جلسة اليوم مؤكدا حرص الحكومة على الأخذ بجميع الملاحظات والآراء "لكي يتم ربطه عمليا في برنامج عمل الحكومة".

وقال "نحن ندرك أن هناك تراكما كبيرا في ممارسات الماضي كما أننا ندرك أنه لا يمكن معالجة فجوات الميزانيات السابقة خلال الميزانية الحالية لأن هذا الأمر مستحيل تحقيقه إلا أنه لا يمنعنا من أن نحقق أفضل ما نستطيع من خلال هذه الميزانية".

وأشار إلى الإصلاحات المطلوبة للميزانية وتوجيهها في برنامج عمل الحكومة وإعادة صياغة الاختلالات في الأجور والرواتب وفقا لمبدأ العدالة والكفاءة.

وحول البديل الاستراتيجي دعا البراك إلى ضرورة إعادة صياغة معالجة الفوارق بالأجور والرواتب وفقا لمبدأ العدالة والكفاءة مضيفا إن "القضية ليست قضية بديل استراتيجي بمسماه بل العدالة بالرواتب"، مشددا على أن "الحكومة ملتزمة بمبدأ العدالة والكفاءة في الأجور".

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري في مداخلة له في الجلسة أن ملاحظات نواب مجلس الأمة ستكون محل اهتمام

"توجد لدينا ثروات غير مستغلة مثل البتروكيماويات والثروة الحيوانية والسمكية ويجب تطوير البنية التحتية والمشروعات السياحية والجزر ومشروع ميناء مبارك، ويجب العمل على زيادة الناتج المحلي لأن صندوق الاحتياطي العام استنفد ما لديه من سيولة بسبب العجوزات المتتالية، كما يجب تخفيض الاعتماد على النفط بنسبة 50%".

ملاحظات مرزوق الحبيني

سعود العصفور خلال مداخلته